

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٨١/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أعربت فيه عن بالغ قلقها إزاء بطء معدل التقدم المحرز في توفير الخدمات في مجال مياه الشرب والمرافق الصحية،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٩٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي أعلنت فيه يوم ٢٢ آذار/مارس من كل سنة يوم المياه العالمي،

وإذ تضع في اعتبارها أن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في نيويورك يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، والاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، قد أعادت تأكيد الحاجة إلى توفير الوصول إلى المياه المأمونة بكميات كافية والمرافق الصحية المناسبة للجميع، على أساس مستدام،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن توفير مياه الشرب سيصبح، بالمعدل الحالي للتقدم المحرز، غير كاف لتلبية احتياجات عدد كبير جدا من الناس بحلول عام ٢٠٠٠، ولأن الافتقار إلى التقدم في توفير خدمات المرافق الصحية الأساسية ستكون له على الأرجح عواقب بيئية وصحية وخيمة في المستقبل القريب،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية للجميع خلال النصف الأول من التسعينات^(١٥٦)؛

٢ - تحيط علما بالاستراتيجية البرنامجية للمياه والمرافق الصحية البيئية، التي اعتمدها المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في دورته السنوية لعام ١٩٩٥^(١٥٧)، وبالقرار AFR/RC 43/R2 الصادر عن اللجنة الإقليمية لأفريقيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية، الذي أيدت فيه اللجنة مبادرة أفريقيا لعام ٢٠٠٠ لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في أفريقيا؛

٣ - تطلب إلى الحكومات أن تنفذ تنفيذا كاملا الأحكام المتعلقة بموارد المياه بصفة عامة وبمياه الشرب والمرافق الصحية بصفة خاصة حسبما وردت في الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١^(١٥٨)، وتوصيات لجنة التنمية المستدامة في دورتيها الثانية والثالثة^(١٥٩)، بما في ذلك التوصيات بالعمل الواردة في برنامج عمل المؤتمر الوزاري

السكان والتنمية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ عن أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، لأغراض التنسيق، وإلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، لبيان الآثار المترتبة في السياسة العامة؛

٢١ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ما يلي:

(أ) أن ينظر في التقارير ذات الصلة ويقدم التوجيه بشأن المسائل المتعلقة بالمواءمة والتعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بصدد تنفيذ برنامج العمل؛

(ب) أن ينظر، حسب الاقتضاء، في التقارير المقدمة من مختلف الهيئات والأجهزة عن شتى المسائل ذات الصلة ببرنامج العمل؛

(ج) أن ينظر في التقرير المقترح بشأن أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات؛

٢٢ - تطلب إلى صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة واللجان والصناديق الإقليمية مواصلة تقديم دعمها التام والفعال لتنفيذ برنامج العمل، وبالأخص على الصعيد الميداني، من خلال شبكة المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة وتدعو الوكالات المتخصصة ذات الصلة إلى القيام بالشيء ذاته؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٤ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها الحادية والخمسين، ضمن مجموعات البنود الحالية، البند المعنون "تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية".

الجلسة العامة ٩٦

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

١٢٦/٥٠ - توفير مياه الشرب والمرافق الصحية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨/٣٥ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، الذي أعلنت به الفترة ١٩٨١-١٩٩٠ العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية،

٦ - تقرر أن تستعرض في دورتها الخامسة والخمسين الحالة في نهاية التسعينات وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا، عن طريق لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يشمل تقييما لحالة توفير مياه الشرب والمرافق الصحية في البلدان النامية، يضمّن اقتراحات للعمل في العقد القادم على الصعيدين الوطني والدولي.

الجلسة العامة ٩٦

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥

١٢٧/٥٠ - الرقم المستهدف للتبرعات
المعلنة لبرنامج الأغذية العالمي
للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى أحكام قرارها ٢٠٩٥ (د - ٢٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ التي تقضي بأن يجري استعراض برنامج الأغذية العالمي قبل كل مؤتمر لإعلان التبرعات،

وإذ تلاحظ أن البرنامج كان موضع استعراض من قبل لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في دورتها السابعة والثلاثين ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤،

وقد نظرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/١٩٩٥ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، وفي تعليقات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها^(١٠)،

وإذ تسلم بقيمة المعونة الغذائية المتعددة الأطراف بالشكل الذي ينفذها به برنامج الأغذية العالمي منذ نشأته، وبضرورة مواصلته لأعماله كشكل من أشكال الاستثمارات الرأسمالية ومن أجل تلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة على حد سواء.

١ - تحدد مبلغ ١,٢ بليون دولار رقما مستهدفا للتبرعات لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨؛

٢ - تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والدول المنتسبة إليها، والمنظمات المانحة المعنية على بذل كل الجهود الممكنة لكفالة بلوغ هذا الهدف على نحو تام؛

المعني بتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية البيئية، الذي عقدته حكومة هولندا يومي ٢٢ و٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤^(١١)، وبخاصة ما يلي:

(أ) القيام بحلول عام ١٩٩٧، في إطار استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تتسق مع جدول أعمال القرن ٢١، باستحداث أو استعراض أو تنقيح تدابير لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية البيئية، وتنفيذها، مع مراعاة الغايات التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛

(ب) الاضطلاع، حسب الاقتضاء، بإصلاحات قانونية وتنظيمية ومؤسسية ترمي إلى التوصل إلى إدارة موارد المياه عند أدنى مستوى مناسب، بما في ذلك مشاركة من لهم مصلحة في ذلك وإشراك القطاع الخاص واعتماد استراتيجيات لبناء القدرات؛

(ج) إسناد أولوية عالية لبرامج مصممة لتوفير نظم للمرافق الصحية الأساسية وللتخلص من الفضلات البشرية للمناطق الحضرية والريفية ومعالجة الماء العادم، مع ترتيبات لإشراك المجتمعات المحلية؛

(د) صياغة وتنفيذ استراتيجيات استثمارية وسياسات لاستعادة التكلفة ترمي إلى توليد تدفق للموارد المالية يتناسب والاحتياجات، مع مراعاة احتياجات وظروف الفقراء في المناطق المحيطة بالحضر وفي الريف؛

(هـ) إنشاء أو تعزيز نظام على المستوى الوطني لرصد المياه والمرافق الصحية، مع الاستفادة استفادة تامة، حسب الاقتضاء، من نظام الدعم بالمعلومات الذي طوره برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛

٤ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة تكثيف جهودها فيما يتعلق بالدعم المالي والتقني للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٥ - تحث المتبرعين من بين الحكومات والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية على النظر بعين التأييد وعلى نحو ملائم في الطلبات المقدمة للحصول على منح وتمويل تساهلي، ولا سيما فيما يتعلق بالمرافق الصحية البيئية والمجاري، ومشاريع معالجة مياه الفضلات، والتي يقصد بها تنفيذ برامج تتمشى والأحكام والتوصيات المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه؛